الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة
الغرفة التجارية العربية الفرنسية
نموذجـا
دراسة تاريخية اقتصادية

د. صلاح عريبي عباس العريبي
كلية التربية / جامعة كركوك

مدخل

يعرف بعض المفكرين الغرف بأنها مؤسسات معترف بها من قبل السلطات الرسمية في الدولة ، لا تهدف إلى الربح، وتعمل للصالح العام في مجال الاقتصاد الوطني وترعى مصالح أعضائها[١] ، أما عن جذورها التاريخية فتشير المصادر التاريخية إلى أنها تعود إلى الحضارات القديمة كاليونانية والمصرية والصينية[٢] والبابلية والآشورية حيث كانت هناك العديد من المؤسسات التي لا تختلف في مهامها عن مهام الغرف التجارية بمفهومها الحديث[٣]. في حين تعود جذور الغرف التجارية بمفهومها الحديث إلى عام ١٥٩٩ عندما أسست أول غرف تجارية في مرسيليا بفرنسا وجاء تأسيسها على أثر التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم والتي تمثلت بتوسع التجارة والصناعة والأسواق المالية ، فضلاً عن التوسع الذي ظهر في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة للاكتشافات الجغرافية في القرنين الخامس والسادس عشر وظهور الاختراعات والتطورات العلمية والفنية التي حصلت في القرنيين السابع والثامن عشر[٤].

بدأ إنشاء الغرف في البلاد العربية خلال القرن التاسع عشر حيث أُنشأ عدد منها قبل الحرب العالمية الأولى في العراق ولبنان وسوريا وليبيا ومصر والسودان[٥] ، وتم التوسع في إنشاء هذه الغرف بعد الحرب العالمية الثانية إثر نيل الاستقلال السياسي في معظم البلاد العربية ، وأصبح لدى كافة البلاد العربية غرف تجارية وصناعية وزراعية مع وجود اتحادات محلية تربط بين الغرف في حال تعددها[٦] . أما على الصعيد القومي فهناك الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الذي أسس عام ١٩٥١ ويضم في عضويته جميع الغرف واتحادات الغرف في البلاد العربية، ويعمل من أجل تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها ، وكذلك تعزيز التنمية والتكامل الاقتصادي[٧].

أولاً: تأسيس الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة

كان للنمو الواسع في حجم التجارة العالمية ووجود المزيد من الفرص للترابط الاقتصادي في العالم أثر أن أصبح العديد من دول العالم متخصصاً في إنتاج وتصدير السلع التي تتوافر لها أحسن الظروف لانتاجها وبأسعار منافسة لتصدرها للخارج وتستورد بأثمانها ما تحتاجه من البضائع والسلع ، وبعد أن أثبتت الغرف التجارية فعاليتها في تنمية حجم التجارة العالمية أصبحت الحاجة ماسة إلى إنشاء غرف تجارية مشتركة[٨] .

بدأ تأسيس هذا النوع من الغرف في هونغ كونغ عام ١٨٦١ وانتشرت بعدها في أنحاء مختلفة من العالم ، فقد اشتهرت فرنسا بتأسيسها للعديد من الغرف المشتركة لا سيما في مستعمراتها ، غير أن الغرف التي كانت تؤسس في المستعمرات كانت تتهم بأنها إحدى وسائل الضغط السياسي ، كما اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء هذا النوع من الغرف فكان لها غرف مشتركة في العديد من دول العالم ، وفيها العديد من الغرف لعل أهمها وأقدمها الغرفة الفرنسية الأمريكية والتي أسست عام ١٨٩٦ ، أما بريطانيا فقد أولت اهتماماً كبيراً بإنشاء الغرف المشتركة خصوصاً في دول الشرق الأقصى على الأخص الصين ، وكانت الشركات البريطانية تقوم بدعم إنشاء الغرف المشتركة من اجل التعرف على أسواق المستعمرات وحاجتها للبضائع البريطانية[٩].

برزت فكرة إنشاء الغرف العربية الأجنبية المشتركة تلبية للرغبة في إقامة مؤسسات حوار مشتركة وأجهزة دائمة للعمل على تعزيز العلاقات العربية الأجنبية وتوجيهها توجيهاً سليماً وفعالاً ، خصوصاً بعدما أبدت عدة دول في العالم مواقف إيجابية من القضايا العربية من جهة ، وبعدما ازداد التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية والعالم من جهة أخرى. وقد أنشئت في أول عهدها بمبادرات إما من قبل السفراء العرب أو اللجان الاقتصادية العربية المشتركة أو رجال أعمال عرب مقيمين في البلد المضيف ، أو الاتحاد العام للغرف العربية والذي كان له دورٌ هامٌ ومميزٌ في قيام هذه الغرف وتحقيق أهدافها ، فبحكم كونه يضم كافة غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية فإنه يؤمن للغرف المشتركة شريكاً عربياً عريض القاعدة ويشكل صلة الوصل بين جميع الغرف الأعضاء ويربط بينهم ويدعم علاقاتها وينسق نشاطاتها[١٠].

فقد تم تنظيم الغرف المشتركة وفق قواعد وأنظمة مشتركة تطورت مع الزمن إلى أن أخذت شكلها الحالي المنظم بعدما وضعت لها ضوابط لتحكمها وأهدافاً وأغراض محددة ، وكان للاتحاد العام للغرف العربية دورٌ أساسي في تنظيم الغرف المشتركة ، حين قام بتكليف من جامعة الدول العربية[١١] بتحديد المبادئ العامة لتنظيمها ، وبالفعل جاءت آلية تنظيم أوضاع الغرف المشتركة ضمن قرارات وتوصيات الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقد في دمشق في الفترة من ١٤-١٩تموز ١٩٧٧ حيث أقرت المبادئ الآتية:

١.يتكون مجلس إدارة أية غرفة مشتركة من الجانب العربي والجانب الأجنبي مناصفة ، ويحدد النظام الأساس للغرفة مجموع عدد أعضاء المجلس.

٢.يرشح مجلس الاتحاد العام للغرف العربية (أو يعين كلما أمكن) وبالتعاون مع جامعة الدول العربية ، الجانب العربي في مجلس الإدارة من ممثلين عن غرف أو اتحاد غرف عربية، وكذلك من ممثلين عن رجال الأعمال العرب سواء العاملين في البلد المضيف للغرفة المشتركة أو الذين تربطهم به علاقات عمل مهمة ، بعد القيام بالاستطلاعات والاستشارات الضرورية وممثل عن جامعة الدول العربية ، ويكون لكل عضو في مجلس الإدارة الحق في إنابة من يمثله في اجتماعات المجلس ، وتتم عملية انتخاب الأعضاء الممثلين للجانب العربي وفقاً للنظام الأساس للغرفة المختصة الذي يتلاءم مع قوانين البلد المضيف وأنظمته ومن أجل تأمين استمرارية العمل والتنسيق تكون الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية ممثلة في مجلس الإدارة.

٣. يكون رئيس الغرفة المشتركة من البلد المضيف ونائب الرئيس من إحدى الدول العربية ، ويجوز أن يكون هناك أكثر من نائب للرئيس وفي هذه الحالة يكون النائب الأول من إحدى الدول العربية والنائب الثاني من البلد المضيف والنائب الثالث من إحدى الدول العربية.

٤.يجب أن يكون الأمين العام للغرفة المشتركة من إحدى الدول العربية ويتم ترشيحه من قبل
مجلس اتحاد الغرف العربية ، ويجب أن ينص النظام الأساس للغرفة على أن الأمين العام هو رئيس الجهاز التنفيذي للغرفة ، ويعد عضواً في مجلس الإدارة بحكم منصبه.

٥.يكون لكل عضو في مجلس الإدارة صوت واحد ، وفي حالة التصويت بشأن موضوعات تتعلق بالمصالح الحيوية للجانبين العربي والأجنبي يتوجب حصول الاتفاق التام بين هذين الجانبين ، ويحق لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تفويض عضو آخر بالتصويت نيابة عنه وفق أنظمة الغرفة المختصة.

٦.تخول الغرف المشتركة حق التصديق على شهادات المنشأ بعد اعتماد إنشائها من قبل السفراء العرب ، ويترك لمجلس الإدارة تحديد قيمة رسم التصديق بالتشاور مع الجهات العربية الرسمية ، شرط أن لا يزيد هذا الرسم قدر الإمكان عن الرسم الذي كان يدفع إلى الغرف المحلية في البلد الأجنبي المعني.

٧.تتم جميع المعاملات المالية للغرفة المشتركة بتوقيعين، ويجب أن يكون أحدهما عربياً.

٨.يطلب من كل غرفة عربية أجنبية مشتركة أن تضع لنفسها نظاماً داخلياً يقره مجلس إدارتها ويتناول تحديد الإعمال وتوزيعها والسلطات والأنشطة داخل الغرفة[١٢].

كما جاءت توصيات الاجتماع الأول لأمناء سر الغرف التجارية العربية المشتركة في أوربا الغربية والمنعقد في القاهرة في ٢٧ شباط ١٩٧٨ لتحدد الأهداف والتنظيم الإداري للغرف المشتركة، ففيما يتعلق بأهداف الغرف العربية المشتركة حددت بالنقاط الآتية:

١.تنمية التبادل التجاري مع التأكيد على أولوية خدمة هدف تنمية الصادرات العربية غير البترولية إلى هذه الأقطار من خلال إزالة القيود المفروضة على المعاملات التجارية بين البلاد الأعضاء بما يخدم المصلحة العربية وتوافر البيانات والمعلومات عن السلع والخدمات الممكن تبادلها وذلك بالنسبة لأطراف العلاقة ، وتشجيع وتنظيم تبادل الزيارات والبعثات التجارية وإنشاء شركات ومشروعات مشتركة ، والتعريف بمنتجات الدول الأعضاء وتشجيع الاشتراك المتبادل بينها في المعارض التي تقيمها ، وكذلك الدعوة لعقد مؤتمرات وندوات دورية لدراسة سبل دعم العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء والمشاكل المشتركة من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها ، وإعداد البحوث والدراسات المختلفة ولاسيما في الموضوعات الاقتصادية التي تهم الوطن العربي ، وإصدار نشرة تحتوي على معلومات اقتصادية وإحصاءات وفرص العمل والاستثمار المتاحة مما يساعد على تنشيط العلاقات بين الدول الأعضاء وتجميع الأنظمة والقوانين والتشريعات الاقتصادية والتجارية السارية المفعول لدى الدول الأعضاء ونشرها لتكون بمتناول المهتمين بها.

٢.إبراز البلاد ككتلة اقتصادية موحدة وتأكيد الشخصية العربية الاقتصادية في مواجهة الدول الأجنبية.

٣.رصد النشاط الاقتصادي والتجاري في البلد الذي تقوم فيه الغرفة وفي الأسواق العالمية وتأثيرها على البلدان العربية وذلك بقصد التعرف على ظروف هذه الأسواق وحاجاتها ، وإنشاء مركز للمعلومات التجارية والاقتصادية للعالم العربي.

٤.التصديق على شهادات المنشأ والوثائق التجارية بالنسبة للبضائع المصدرة إلى البلاد العربية وفقاً للقواعد المتبعة في هذا الشأن .

٥.التعريف بالقضايا العربية في الخارج.

أما فيما يتعلق بالجانب التنظيمي فقد تقرر أن لا يتم إنشاء أية غرفة جديدة إلا بعد موافقة الأمانة العامة للجامعة العربية والاتحاد العام للغرف العربية ، ويكون إعلان التأسيس من قبل الأمانة والاتحاد ، على أن يكون الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية أو من ينوب عنه ممثلاً للجامعة العربية في مجلس إدارة كل غرفة مشتركة ، ويكون السفراء العرب والمستشارون الاقتصاديون في السفارات العربية أعضاء شرف في الغرف[١٣].

ومن أجل التأكيد على تحقيق توازن الوجود والمصالح بين الطرفين العربي والأجنبي في الغرف المشتركة أقر مجلس الاتحاد هذه المبادئ ومن ثم صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية عليها بقراريه (٧٥٣ـ٧٤٥) وذلك في دورته الخامسة والعشرين المنعقدة ببغداد في ١١ أيلول ١٩٧٨[١٤].

ولكي يحكم الاتحاد دوره الإشرافي والتنظيمي على الغرف المشتركة فقد أنشأ (لجنة شؤون الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة) لمراجعة أوضاع الغرف وأنشطتها والنظر في جميع الأمور التي تخصها فيما عدا عضوية مجالس الإدارة وترشيح الأمناء العامين اللذين هما من اختصاص مجلس الاتحاد ، ويقوم مجلس الاتحاد بالمصادقة على توصيات هذه اللجنة ويتخذ القرارات اللازمة بشأنها . كما تم تأسيس قسم خاص بشؤون الغرف المشتركة في الأمانة العامة للاتحاد ومهمته متابعة أعمال هذه الغرف وتنسيق نشاطاتها وتحضير الدراسات حول العلاقات العربية - الأجنبية[١٥].

لقد أثمرت هذه الجهود عن تأسيس غرف مشتركة في أنحاء مختلفة من العالم كان أولها الغرفة العربية الفرنسية والتي تأسست في عام ١٩٧٠ ، فالغرفة التجارية العربية الإيطالية عام ١٩٧٢ ، والغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة عام ١٩٧٤ وغرفة التجارة العربية البريطانية عام ١٩٧٥ وغرفة التجارة العربية الألمانية عام ١٩٧٦ والغرفة التجارية الصناعية العربية البرتغالية عام ١٩٧٧ والغرفة التجارية العربية البلجيكية عام ١٩٧٨ ، والغرفة التجارية العربية المالطية عام ١٩٨٠ ، والغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية عام ١٩٨١ ، والغرفة التجارية العربية الايرلندية عام ١٩٨٧ ، والغرفة العربية الأميركية الوطنية عام ١٩٨٧ ، والغرفة العربية النمساوية عام ١٩٨٩ ، والغرفة التجارية العربية الكينية عام ١٩٩٠ ، والغرفة التجارية العربية البرازيلية والغرفة التجارية العربية الارجنتينية عام ١٩٩١، والغرفة التجارية العربية التشيكية عام ١٩٩٤[١٦].

لقد حققت الغرف المشتركة عبر مسيرتها التي تمتد إلى أكثر من خمسة وثلاثين عاماً انجازات مهمة على صعيد تطوير قنوات التعاون والعلاقات مع كثير من دول العالم في مختلف الميادين التجارية والصناعية والزراعية والتكنولوجية والخدمية ، وسعت من خلال وجودها كقاعدة مؤسسية إلى تكثيف التعاون في مجالات الاستثمار المشترك واستقطاب اهتمام الشركات ورجال الأعمال العرب والأجانب بالفرص المتاحة لتنمية التعاون الاقتصادي بقطاعاته المختلفة ، كما قامت هذه الغرف ومن خلال تنوع أنشطتها ومبادراتها بدور مهم في تعزيز العلاقات على مستوى رجال الأعمال والشركات بين البلاد العربية والأجنبية ، وبناء صداقات وعلاقات تعاون لم تتوقف على الميادين الاقتصادية فحسب إنما امتد أثرها الايجابي إلى الميادين الاجتماعية والإعلامية وحتى السياسية في بعض الأحيان ، كما عمقت فهم هذه الدول بطبيعة الإمكانات الاقتصادية للبلاد العربية واحتياجاتها ، ويسرت من خلال تطوير قنوات ومراكز جيدة للمعلومات والنشرات والخدمات إمكانات وظروف أفضل لبناء علاقات جديدة

وتيسير وصول المنتج والمصدر العربي إلى أسواق هذه الدول[١٧].

ثانيا : الغرفة التجارية العربية الفرنسية

١.تأسيس الغرفة :

بمبادرة من مجلس السفراء العرب في باريس ومؤسسات فرنسية وتجارية واقتصادية وزراعية أعلن في ٨ كانون الأول ١٩٧٠ عن تأسيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية كمؤسسة عربية فرنسية مشتركة بالتساوي وخاضعة للقانون الفرنسي[١٨] الصادر في الأول من تموز ١٩٠١ والقانون الصادر في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٥٦ ، فضلاً عن نظامها الأساس ، بهدف تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين مختلف الفعاليات الفرنسية والعربية ، ويضم مجلس إدارتها القائمين على إدارة الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والبنوك الفرنسية ، فضلاً عن ممثلي جمعية الغرف الفرنسية للتجارة والصناعة وهيئات أرباب العمل الفرنسية ، كما يضم ممثلي اتحادات وغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية ، وكذلك الاتحادات المهنية[١٩] . وقد تولى رئاسة الغرفة في بداية تأسيسها ميشال حبيب دولونكل ، وأصبح عبد العزيز صقر نائباً للرئيس ، في حين تولى بكار التوزاني منصب الأمين العام[٢٠].

وقد شمل المحيط الجغرافي للغرفة جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية والبالغ عددها (٢٢) وهي : الجزائر ، المملكة العربية السعودية ، البحرين ، العراق ، مصر ، الإمارات العربية المتحدة ، جيبوتي ، جزر القمر ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، عمان ، المغرب ، موريتانيا ، فلسطين ، قطر ، الصومال ، السودان ، سوريا ، تونس واليمن[٢١].

وما إن تأسست الغرفة العربية الفرنسية حتى قام الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية باتخاذ قرارات من شأنها تقوية علاقات التعاون بينه وبين الغرفة العربية الفرنسية ومن بينها أن يشارك مجلس الاتحاد في مجلس إدارة الغرفة وبشخص رئيس الاتحاد أو نائبه أو الأمين العام ، وبناء على هذا القرار قررت الجمعية العمومية للغرفة في جلستها المنعقدة في باريس في ٦ حزيران ١٩٧٢ انتخاب اتحاد الغرف العربية عضواً في مجلس إدارة الغرفة[٢٢] .

وقد وجهت الدعوة إلى اتحاد الغرف العربية للمشاركة في اجتماع مجلس إدارة الغرفة العربية الفرنسية الذي عقد في باريس في ٢ تموز ١٩٧٢ ، وقام عدنان القصار نائب رئيس الاتحاد ورئيس غرفة تجارة بيروت بحضور هذا الاجتماع وإلقاء كلمة باسم الاتحاد، كما أعد إلياس غنطوس الأمين العام للاتحاد محاضرة حول العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والبلاد العربية ، وقد تليت عنه بالنيابة ، وتضمنت هذه المحاضرة استعراضاً للعلاقات الاقتصادية بين الجانبين ، كما تضمنت بعض الاقتراحات لتطوير هذه العلاقات ضمن إطار الغرفة التجارية العربية الفرنسية ومن هذه الاقتراحات الدعوة إلى عقد ندوة مالية يحضرها ممثلون عن البنوك العربية المركزية والبنوك العربية المساهمة في البنوك الفرنسية العربية ، ويشترك فيها خبراء المال الفرنسيون والعرب ، لدراسة سبيل تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين ، وكذلك قيام البنوك الفرنسية العربية المشتركة بدراسة إمكانية إنشاء شركات استثمارية عربية فرنسية تمول المشاريع المشتركة ، ولاسيما مشاريع لإنشاء فروع للصناعات الفرنسية في الدول العربية ، كما تضمنت هذه الاقتراحات دعوة إلى مد جسور التعاون بين ممثلي اتحادات الصناعات العربية ونظرائهم من الفرنسيين لتطوير الصناعات الرئيسية مثل صناعة الحديد والصلب والغزل والنسيج ، والبتروكيماويات[٢٣].

٢. النظام الأساس للغرفة :

تضمن نظام الغرفة الأساس ثلاثين مادة ، حددت المادة الخامسة أهداف الغرفة في تشجيع العلاقات التجارية والصناعية والمالية بين فرنسا والبلاد العربية وتطويرها ، وأوضحت أن الأساليب المعتمدة في ذلك تتمثل في القيام بحملات دعائية لترويج منتجات فرنسا والبلاد العربية ، وعرض نماذج من هذه المنتجات في مقر الغرفة للاطلاع عليها ، وتنظيم الاجتماعات والمحاضرات وغيرها من المناسبات التي تهدف إلى التعريف بامكانيات القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية الفرنسية والعربية وبمميزاتها ، وكذلك تجميع القوانين والأنظمة المعمول بها في فرنسا والبلاد العربية ونشرها بانتظام بقدر ما يكون لهذه القوانين والأنظمة من علاقة بغرض الغرفة ، وأن تنشىء وبالاتفاق مع السلطات المختصة في فرنسا وفي البلاد العربية قسماً للاستعلامات الاقتصادية والتجارية، وتنشر مجلة دورية وتصدر دليلاً فرنسياً ـ عربياً . كما تعرض على السلطات المختصة لا سيما السلطات الدبلوماسية والقنصلية في البلاد المعنية المشاكل المتعلقة بتطوير العلاقات التجارية بين هذه البلاد وسبل معالجتها ، وأن تبادر إلى القيام بأنشطة ذات طابع ثقافي أو علمي أو سياحي من أجل تدعيم التعارف والتفاهم بين فرنسا والبلاد العربية ، وتستلم وتنشر كل المناقصات التي تطرحها السلطات أو المؤسسات الفرنسية أو العربية ، وأن تودع لديها كل دفاتر الشروط المتعلقة بهذه المناقصات كي تباع بوساطتها[٢٤].

وأوضحت المواد (٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢) تشكيل الغرفة ، فقد بينت أن الغرفة تتألف من أربعة أصناف من الأعضاء ، الصنف الأول هم أعضاء الشرف وهم معفون من دفع الاشتراكات أو أي التزام عيني آخر ، وهم مندوبون من وزارات الاقتصاد والمال أو التجارة الخارجية أو الشؤون الخارجية في فرنسا والبلاد العربية ، وكذلك رؤساء البعثات الدبلوماسية للبلاد العربية في باريس ومن يعينونهم من مستشارين تجاريين أو اقتصاديين ن ومدير مكتب جامعة الدول العربية ، وكذلك بعض الشخصيات التي

تسهم في توسيع نطاق العلاقات التجارية والاقتصادية بين فرنسا والبلاد العربية ، ويحق لهم حضور اجتماعات مجلس الإدارة والتمتع بصوت استشاري. أما الصنف الثاني فهم أعضاء مؤسسين وهؤلاء يدفعون حصة جزافية عند انضمامهم للغرفة ، ويدفعون الاشتراكات السنوية ، وحدد الصنف الثالث بالأعضاء العاملين حيث يقبل بصفة عضو عامل الأشخاص المقيمون في فرنسا أو في البلاد العربية والمنتمون إليها بحكم جنسيتهم ويمارسون نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً ، أما الصنف الرابع فهم الأعضاء المنتسبون وهؤلاء يدفعون اشتراكات سنوية يحدد قيمتها مجلس الإدارة ، ولا يحق لهم الترشيح لعضوية مجلس الإدارة[٢٥].

وتناولت المواد (١٤ ، ١٥، ١٦ ، ١٦ ، ١٧) إدارة الغرفة حيث أوضحت أن الغرفة تدار من قبل مجلس إدارة يتألف من ثمانية عشر عضواً على الأقل وستين عضواً على الأكثر ، على أن يكون نصف أعضاء المجلس من حملة الجنسية الفرنسية والنصف الآخر من حملة الجنسية العربية ، مع السماح بانتخاب مؤسسات عربية ـ فرنسية مقرها في فرنسا أو في أي بلد عربي بعضوية مجلس الإدارة في حدود (١٥%) من عدد الأعضاء المحدد ، وأن تنتخب الجمعية العمومية أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات مع جواز إعادة انتخابهم ، ويتم تجديد ثلث أعضاء المجلس كل عام. أما رئيس المجلس فينتخب من بين أعضاء المجلس الممثلين للهيئات الاقتصادية الفرنسية الأكثر نشاطاً في المبادلات الفرنسية ـ العربية أو من بين الشخصيات الفرنسية البارزة ، وينتخب نائبه الأول من جنسية عربية ، والنائب الثاني من جنسية فرنسية ، والنائب الثالث من جنسية عربية والنائب الرابع من جنسية فرنسية ، والنائب الخامس من جنسية عربية وأمين الصندوق من جنسية فرنسية[٢٦].

وفيما يتعلق باجتماعات الغرفة فقد حددت بمرتين على الأقل في السنة وبدعوة من الرئيس، وسمح بدعوة المجلس للاجتماع بجلسات استثنائية بمبادرة من الرئيس أو نائبه بشرط توجيه الدعوات لحضور الاجتماع قبل موعده بخمسة عشر يوماً ، كما سمح لأعضاء المجلس الآخرين أن يطلبوا عقد جلسات استثنائية بشرط أن يقدم الطلب أربعة أعضاء على الأقل نصفهم من جنسية فرنسية والنصف الآخر من جنسية عربية[٢٧].

أما عن الناحية المالية فقد حددت المادة (٢٨) موارد الغرفة من الهبات والمساهمات التي يقدمها المؤسسون العرب والفرنسيون والتي لا تقل قيمتها عن (١٠٠٠) فرنك فرنسي للأشخاص الطبيعيين ، وعن (٢٠٠٠) فرنك فرنسي عن الأشخاص الاعتباريين ، وكذلك الاشتراكات التي يسددها أعضاء الغرفة والتي يحدد قيمتها مجلس الإدارة ، والهبات والمساعدات المختلفة الرسمية والخاصة ، والفوائد والدخول المتأتية من ممتلكات الغرفة ، وكذلك الإيرادات المختلفة والتي تشمل على وجه الخصوص المبالغ المحصلة من بيع المجلات والإعلانات المدرجة فيها، ومقابل الاستعلامات التجارية والاقتصادية والصناعية وغيرها[٢٨] .

٣. نشاطات الغرفة :

بذلت الغرفة التجارية العربية الفرنسية الكثير من الجهود لتحقيق أهدافها ، واستطاعت من خلال مسيرتها أن تعزز العلاقات العربية الفرنسية والتقدم بها نحو آفاق جديدة من التعاون الاقتصادي والتجاري ، واعتمدت الغرفة في تحقيق أهدافها على تنظيم وإحياء مختلف النشاطات الإعلامية للتعريف بالوسائل التي تهدف إلى تسهيل اللقاءات بين رجال الأعمال الفرنسيين ونظرائهم العرب ، وكذلك على نشاطاتها الإقليمية والاتصالات ودعم الفعاليات الاقتصادية[٢٩].

أ.الاجتماعات الإعلامية ورحلات العمل :

دأبت الغرفة التجارية العربية الفرنسية على تنظيم أيام إعلامية بين فترة وأخرى خاصة بالبلدان العربية ، وغالبا ما كانت تكون بالتعاون مع شركائها الفرنسيين أو العرب ، وفي هذه الأيام الإعلامية كانت تعرض أحدث المعلومات المستجدة عن البلد العربي المعني بهذا اليوم ، والأطر التشريعية والقانونية السائدة فيه فضلاً عن فرص الأعمال والاستثمارات الموجودة فيه[٣٠] ، فعلى سبيل المثال تناولت الأيام الإعلامية التي قامت بها الغرفة عام ١٩٩٩ تسعة بلدان عربية ، كان في مقدمتها مصر والأردن فقد خصص لهما يوم إعلامي في ٥ آذار ١٩٩٩ في مدينة ليون Lyon وبإشراف اللجنة الإقليمية التابعة للغرفة وبحضور العديد من الشخصيات ، وكان يوم ٢٤ نيسان ١٩٩٩ يوماً إعلامياً خاصاً بالجزائر حضره عدد من رجال الأعمال الجزائريين ، في حين خصصت الغرفة يوم ١ حزيران ١٩٩٩ لليبيا وقد كان بحضور ما يقارب ٦٠ مؤسسة فرنسية ومجموعة من الأعضاء الليبيين في الغرفة .

أما العراق فقد حظي هو الآخر بيوم خاص به فعقدت له في باريس في يوم ٧ تموز ندوة بعنوان "التطورات الأخيرة بالعراق والتضحيات التي أدخلت على القرار ٩٨٦" وكانت بحضور المستشار الاقتصادي في بغداد Gack Sarmlli ومجموعة كبيرة من الشخصيات السياسية والاقتصادية[٣١].

أما سوريا فقد أقيم لها يومان في ١٤ و١٥ تموز وبحضور وفد سوري يضم مجموعة من رجال الأعمال ، وكانت تونس وتنميتها الاقتصادية موضوع تظاهرتين عقدتا في باريس خلال شهر أيلول ١٩٩٩ ، في حين نظمت اللجنة الإقليمية التابعة للغرفة وبالتعاون مع بلدية توكوز أياماً إعلامية لا سيما بالمغرب وذلك في يومي ٢١ و٢٢ أيلول ١٩٩٩ ، وخصصت أيام ١٩ و٢٠ و٢١ تشرين الأول للتطرق إلى موضوع الاستثمار في المملكة العربية السعودية ، وكان مكان الانعقاد في كل من باريس وتولوز ومرسيليا[٣٢]. كما دأبت الغرفة التجارية العربية الفرنسية على تنظيم مهمات ورحلات عمل لرجال الأعمال الفرنسيين من اجل أن تتيح لهم فرصة إجراء اتصالات على أعلى المستويات مع

المسؤولين الاقتصاديين في مختلف البلدان العربية التي تتم زيارتها[٣٣]. فعلى سبيل المثال نظمت الغرفة خلال عام ٢٠٠٠ مجموعة من رحلات العمل ، ففي الفترة من ١٧ إلى ٢٣ تموز نظمت بعثة إلى الجزائر ، وخلال الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيلول نظمت بعثه إلى الرباط ، كما نظمت في الفترة من ٧ إلى ١٠ تشرين الأول بعثة إلى تونس ، وفي الفترة من ٣ إلى ٧ تشرين الثاني نظمت بعثة إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية[٣٤].

ب. الندوات والمؤتمرات :

عملت الغرفة التجارية العربية الفرنسية ومنذ تأسيسها على تنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات المتخصصة في فرنسا أو في إحدى البلدان العربية ، وبحضور كبار المختصين ، وعدد كبير من الشركات والمؤسسات ، وكان الهدف منها مناقشة أحدث التطورات المستجدة في كل ميدان من الميادين المطروحة للبحث ، والتي غالباً ما كانت تدور حول مواضيع التحكيم والنظم السائدة في حل الخلافات ، والتوفيق والخبرة ، وقانون الأعمال الذي يعالج ويتناول بالبحث المتعمق أغلب المواضيع المتعلقة بالعلاقات بين المؤسسات وشركائها الخارجيين ، والبترول والطاقة وهي ندوات تنظم بالتعاون مع المركز العربي للدراسات البترولية في باريس ، فضلاً عن مواضيع أخرى مثل التجارة الالكترونية والتقنيات المتطورة في مجال الإعلام[٣٥].

وفيما يأتي جدول بأهم الندوات التي نظمتها الغرفة في الفترة ما بين ١٩٧٦-٢٠٠٧[٣٦].

ت	موضوع الندوة	المكان والتاريخ
١.	اختلال التوازن الهيكلي في المبادلات التجارية بين فرنسا وبلدان المغرب العربي	مرسيليا ١٩٧٦
٢.	الاستثمار في تنمية السودان مخزون العالم العربي في القطاع الزراعي	الخرطوم ١٩٧٨
٣.	التدريب المهني شرط أساسي للتنمية الاقتصادية	عمان ١٩٧٩
٤.	هل للطاقات البديلة مستقبلاً	تونس ١٩٨٠
٥ .	الزراعة غداً	مراكش ١٩٨٢
٦.	الانتاج ـ الاستثمار ـ التصدير ـ التعاون	بروكسل ١٩٨٣
٧.	التعاون الفرنسي العربي الافريقي	داكار ١٩٨٤
٨.	مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوربي	باريس ١٩٨٥
٩.	التحكيم التجاري الأوربي العربي	عمان ١٩٨٦
١٠ .	التحكيم التجاري الأوربي العربي	البحرين ١٩٨٧
١١ .	الهيدروكربونات	باريس ١٩٨٩
١٢ .	العلاقات الاقتصادية الأوربية المغاربية	مرسيليا ١٩٩٠
١٣ .	الاستثمار في السياحة العربية	دمشق ١٩٩٥
١٤ .	تطور قانون الملكية الفكرية	بيروت ١٩٩٧
١٥ .	الشراكة الأوربية العربية	باريس ١٩٩٩
١٦ .	الانترنت والحقوق	تونس ٢٠٠٠
١٧	التعاون الفرنسي الليبي	باريس ٢٠٠٣

.		
١٨ .	مستقبل العلاقات بين فرنسا والدول العربية	باريس ٢٠٠٥(٣٧)
١٩ .	مصر:الاصلاحات والاستثمارات اقتصاد في أوج انطلاقة	باريس ٢٠٠٦(٣٨)
٢٠ .	نمو اقتصادي وشراكة فرنسية ـ تونسية	باريس ٢٠٠٧ (٣٩)

ت. النشاطات المحلية :

لقناعتها بأن كافة المناطق الفرنسية تمتلك زخماً تنموياً هائلاً لصالح المبادلات التجارية مع العالم العربي عملت الغرفة التجارية العربية الفرنسية ومنذ إنشائها على توثيق روابط الشراكة مع شبكة الغرف التجارية والصناعية الفرنسية ، وأبرمت لهذا الغرض اتفاق شراكة مع جمعية الغرف الفرنسية للتجارة والصناعة . كما ساهمت في الوقت نفسه وبمساعدة بعض غرف التجارة والصناعة في إنشاء جمعيات إقليمية لتشجيع التبادل الاقتصادي مع البلدان العربية ومنها :

*لجنة إقليم رون الب في مقر غرفة التجارة والصناعة لمدينة ليون .

* لجنة إقليم ميدي بيرني في مقر غرفة التجارة والصناعة لمدينة تولوز.

*جمعية لانغودوك روسييون والبلدان العربية في مقر الغرفة الإقليمية للتجارة والصناعة لمدينة مونبيليه(٤٠).

ث.الاتصالات ودعم الفعاليات الاقتصادية:

يشكل نشر المعلومات حول الأسواق العربية في أوساط الفعاليات وأصحاب القرار الفرنسيين محوراً أساسياً في نشاطات الغرفة ، فبالإضافة إلى خدمات الاستشارة والنصائح والتصديق على الوثائق والمستندات المرفقة بالبضائع المصدرة تضع الغرفة تحت تصرف الأعضاء المنتسبين إليها مراجع توثيقية متنوعة ومتكاملة وهي :

١. مركز التوثيق:

يتلقى مركز التوثيق في الغرفة التجارية العربية الفرنسية وبصورة منظمة نشرات متخصصة عديدة وكتيبات وجرائد اخبارية عامة وجرائد رسمية ومنشورات أخرى تصدرها المؤسسات المتخصصة العربية والفرنسية يتم تحليلها وتصنيفها تبعاً للبلدان وللمواضيع التي تتناولها . كما يستقبل هذا المركز والذي يعد أفضل مركز في باريس تتوافر فيه وثائق تتعلق باقتصاديات جميع البلدان العربية رجال الأعمال الباحثين عن معلومة تخص موضوع معين ، وكذلك الاساتذة والطلبة لإعداد البحوث والأطاريح(٤١).

٢.مجلة المبادلات العربية الفرنسية REFA

تعتبر مجلة المبادلات العربية الفرنسية من أهم النشرات التي تصدرها الغرفة وهي مجلة فصلية تحتوي على العديد من المعلومات المفيدة حول أحدث المستجدات في البلدان العربية وفرنسا ، ونشاطات الغرفة ، بالإضافة إلى المعطيات الإحصائية عن المبادلات التجارية وفرص إبرام عقود تجارية ، والدراسات المتعلقة ببرامج التنمية الاقتصادية ، وتواريخ المعارض والأسواق العالمية في البلدان العربية(٤٢).

الهوامش

(١) جريدة العراق ، السنة (٣) ، العدد (٧٤٤) ، في ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٢.

(٢) قاسم أحمد فخرو ، غرفة تجارة وصناعة البحرين بين إنجازات الماضي وطموحات المستقبل دراسة تحليلية ، (البحرين ، ١٩٨٩) ، ص ٦.

(٣) بهيجة خليل إسماعيل ، " دور المستعمرات التجارية الآشورية في الأناضول"، مجلة النفط والتنمية ، العدد ٨ ، (بغداد ،١٩٨١) ، ص ٥٥.

(٤) قاسم عبد الرحمن ، "دور الغرف التجارية والصناعية العربية في التنمية الاقتصادية" ، مجلة التجارة ،ج٢ ، (بغداد ، ١٩٧٦) ، ص ٥٩.

(٥) محمد سعيد الزعيم " الغرف التجارية في البلاد العربية "، دليل الكويت، (الكويت ، ١٩٦٥) ، ص٤٩١.

(٦)الياس غنطوس وعبد الحسين محمد جواد ، الغرف العربية في القرن الحادي والعشرين ، (بيروت ، ٢٠٠٠) ، ص ١١.

(٧) مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج٩ــ١٠ ، (بغداد ، ١٩٥١) ، ص ٥٨٢ ؛ ولتفاصيل أكثر عن الاتحاد العام ودوره الاقتصادي انظر : صلاح عريبي عباس العريبي ، " الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية تأسيسه ـ أهدافه ـ دوره الاقتصادي والسياسي والثقافي" ، بحث مقبول للنشر في مجلة مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٨.

(٨) هيثم الملوحي ،" الغرف الاقتصادية في العالم ، نشأتها وتطورها " ، دليل الكويت ، (الكويت ، ١٩٦٥) ، ص ٥٠١.

(٩) المصدر نفسه ، ص ٥٠٢.

(١٠) الياس غنطوس ، " الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة وأهمية دورها ومستقبلها" ، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع www.gucciaac.org

(١١) جامعة الدول العربية : هيئة عربية دولية ، تزعمت مصر الدعوة لإنشائها ، وقد انعقد الاجتماع التحضيري الأول في الإسكندرية في تشرين الأول ١٩٤٤ وبحضور مندوبين من مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرقي الأردن والسعودية واليمن وفلسطين،وانبثق عن الاجتماع تقديم مقترح بتشكيل جامعة الدول العربية لها مجلس يسمى مجلس الجامعة تمثل فيه الدول المشتركة على قدم المساواة، وفي ١٧ آذار ١٩٤٥ تم إقرار ميثاق الجامعة.انظر: أحمد مسلم، "التجمعات الإقليمية العربية والنظام الدفاعي"، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠) ، (القاهرة ، ١٩٩٠) ، ص٢٠.

(١٢) مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج٦ ، (بغداد ، ١٩٧٧) ، ص ٤٦-٤٨.

(١٣) مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج٨ ، (بغداد ، ١٩٧٨) ، ٣٩-٤٠.

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٤٠.

(١٥) غنطوس ، الغرف التجارية ، ص ٢.

(١٦) المصدر نفسه .

(١٧) غنطوس وجواد ، المصدر السابق ، ص ٣٠١.

(١٨) مجلة المبادلات العربية الفرنسية ، العدد (٦٢)،(باريس ، ٢٠٠٢) ، ص١.

(١٩)وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية(ما هي الغرفة التجارية العربية الفرنسية) ص١،وهي مجموعة من الوثائق غير المنشورة أرسلت من الغرفة إلى الباحث.

(٢٠) الإدارة العامة لشؤون الاقتصادية ، الغرف التجارية العربية الأجنبية حصر وتبويب ، (تونس ، ١٩٨٨٤) ، ص ٧٢ .

(٢١) وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية ، " ما هي الغرفة التجارية العربية الفرنسية " ، ص١.

(٢٢) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، التقرير الاقتصادي العربي ، (بيروت ، ١٩٧٣) ، ص٩٩.

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٠.

(٢٤) وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية ، النظام الأساسي للغرفة التجارية العربية الفرنسية ، ص ٢.

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٢-٤.

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٤-٧.

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٧.

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ١٠.

(٢٩) وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية ، الغرفة التجارية العربية الفرنسية في خدمتكم ، ص ١.

(٣٠) وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية ، " ما هي الغرفة التجارية العربية الفرنسية " ، ص١.

(٣١) وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية،تقرير النشاطات لسنة ١٩٩٩،ص١-٢.

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ٣.

(٣٣) وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية ، الغرفة التجارية العربية الفرنسية في خدمتكم ، ص ١.

(٣٤)وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية، تقرير النشاطات لسنة ٢٠٠٠،ص١.

(٣٥)وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية ، الغرفة التجارية العربية الفرنسية في خدمتكم ، ص ١.

(٣٦) وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية ، الندوات التي نظمتها غرفة التجارة العربية الفرنسية (١٩٧٦-٢٠٠٣) ، ملحق رقم ١.

(٣٧) وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية ، "مستقبل العلاقات بين فرنسا والدول العربية "، باريس ١٠ حزيران ٢٠٠٥.

(٣٨) وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية ، "مصر :الاصلاحات والاستثمارات اقتصاد في أوج انطلاقته" ، باريس ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

(٣٩) وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية ، "نمو اقتصادي وشراكة فرنسية ـ تونسية" ، باريس ١٢ آذار ٢٠٠٧.

(٤٠) وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية ، الغرفة التجارية العربية الفرنسية في خدمتكم ، ص ٢.

(٤١) وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية ، تقرير النشاطات لسنة ٢٠٠٠، ص١؛ وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية ، تقرير النشاطات لسنة ٢٠٠١ ، ص ٢.

(٤٢) مجلة المبادلات العربية الفرنسية ، العدد (٦٢)،(باريس ، ٢٠٠٢) ، ص١.